الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاديات البنوك والتمويل

عنـــــوان الموضـــوع:

دور الهياكل الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –المسيلة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطالبة:

- زقعار راضية

تحت إشراف الدكتور :

-طيبي الطيب

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عيشاوي علي	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	رئيسا
طيبي الطيب	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
قطوش عبد الحميد	أستاذ مساعد أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني إلى أستاذي المشرف الدكتور" طيبي الطيب " الذي لم يبخل علي بإرشاداته و نصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في انجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما احيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على تخصيصهم جزءا من وقتهم الثمين لقراءة وتقييم هذا البحث.

كما لايفوتني التقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال مكتبة باب الجامعة وكل من قدم لي يد المساعدة أو أسدى لي نصيحة أو كلمة تشجيع أو حتى كلمة طيبة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	III
الملخص	
مقدمة	أ
الفصل الأول : دراسة نظرية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	8
المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	10
المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الرابع: معوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته	23
المطلب الثاني: مصادر واساليب التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الثالث: معوقات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
المطلب الرابع: عوامل محددة لتمويل	28
المبحث الثالث: الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
المطلب الاول: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**32**
المطلب الثاني:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**35**
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	**38**
المطلب الرابع:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	**38**

خلاصة	**43**
الفصل الثاني : دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	
تمهيد	46
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب	47
المطلب الأول :نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب	47
المطلب الثاني:هام وأهداف الوكالة	48
المطلب الثالث: صيغ تمويل التي تمنحها الوكالة	49
المطلب الرابع: مراحل المرافقة	52
المبحث الثاني :تقديم حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال الفترة 2010-2016	57
المطلب الاول: عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة	57
المطلب الثاني: عدد المشاريع الممولة حسب الجنس والقطاعات	58
المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة حسب القطاعات	60
المطلب الرابع:تطور الحصيلة الاجمالية لتمويل الثنائي والثلاثي	61
المطلب الخامس: تطور الحصيلة الاجمالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	63
خلاصة الفصل .	65
الخاتمة	66
قائمة المراجع	72
الملاحق	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال:

أ- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الهيكل المالي للتمويل الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	33
(2-1)	أنواع صيغ التمويل المعتمدة من طرفة ANGEM	37
(1-2)	المساهمة المالية للمستثمر وقرض بدون فائدة	49
(2-2)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	51
(3-2)	يوضح عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة خلال الفترة(2010- 2016)	57
(4-2)	يوضح يوضح عدد مشاريع الممولة حسب االجنس وقطاعات خلال الفترة(2010-2016)	58
(5-2)	يوضح تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة خلال الفترة(2010-2016)	60
(6-2)	يوضح تطور الحصيلة الاجمالية لتمويل الثلاثي و الثنائي خلال الفترة (2010-2016)	62
(7-2)	يوضح عدد مشاريع الممولة حسب االجنس وقطاعات خلال الفترة (2010-2016)	63

ب- قائمة الإشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغل الشباب	48
(2-2)	مراحل المرافقة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	54
(2-3)	مخطط مراحل المرافقة (بالنسبة لتوسيع مشاريع قائمة)	55
(2-4)	تطورعدد مناصب الشغل خلال الفترة (2010-2016)	57
(2-5)	يوضح عدد المشاريع الممولة حسب الجنس والقطاعات خلال الفترة (2010-2016)	58
(2-6)	عدد مشاريع الممولة حسب الجنس وقطاعات خلال الفترة (2010-2016)	59
(2-7)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال الفترة -2016) 2010)	61
(2-8)	تطور الحصيلة الاجمالية لتمويل اللثلاثي والثنائي خلال الفترة (2010-2016)	62
(2-9)	الحصيلة الاجمالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2016)	64

ملخص:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورفعال في اقتصاديات الدول وذلك نتيجة لمساهمتها في توفير مناصب العمل ، الابتكارات التكنولوجيا ، تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في الإنتاج الوطني للسلع والخدمات ،حيث تعبر هذه المؤسسات القوة المحركة لمختلف فروع الإنتاج بإضافة إلى تنمية قدرات مالكيها وإشراكهم في تحقيق التنمية في ظل المناخ الاستثماري المناسب .

إلا أن هذا القطاع مازال يعاني من العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من استمراريته وتقلل من فعاليته ومن ابرز هذه المشاكل نجد مشكلة التمويل ، الذي يقف عائقا أمام نمو وتطور هذه المؤسسات .

ومن اجل تقليل هذه المشاكل قامت الدولة بإنشاء العديد من الهياكل والهيئات التي تهدف إلى تطويرها وتنميتها ، ونجد من أهم هذه الهياكل الصندوق الوطني للتامين على البطالة ،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، والتي سوف تقتصر عليها دراستنا في الجانب التطبيقي .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،التمويل ، هياكل الدعم المالي .

Abstract:

Small and medium enterprises are effective in the economies of countries as a result of their contribution to the provision of jobs, technological innovations, economic and social development and their contribution to the national production of goods and services. These institutions express the driving force of the different branches of production, as well as the development of their owners and their participation in development. The appropriate investment climate.

However, this sector still suffers from many problems and difficulties that limit its continuity and reduce its effectiveness. The most prominent of these problems is the problem of financing, which is an obstacle to the growth and development of these institutions.

In order to reduce these problems, the state has established many structures and bodies aimed at its development and development. The most important of these structures are the National Fund for Unemployment Insurance, the National Agency for Investment Development, the National Agency for Microcredit Management, the National Agency for Youth Employment Support, Our study on the practical side.

Keywords: smes, finance, financial support structures.

مقدمة عامة

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية في الاقتصاديات الدول سواء بالنسبة للدول الصناعية الكبرى أو بالنسبة للدول النامية، حيث يتفق جميع الاقتصاديين على أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق تنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير مناصب العمل وتنويع الهيكل الصناعي وترقية الصادرات، ومساهمتها في جذب المدخرات المحلية وفي القيمة المضافة، وعلى أنها من أهم الوسائل الفعالة لإحداث الانتعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها وقدرتها على المنافسة وغزو الأسواق الأجنبية.

وبالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجه الكثير من العقبات والصعوبات، ويأتي على رأس هذه العقبات مشكلة التمويل حيث تحتاج هذه المؤسسات لمصادر التمويل المختلفة خلال دورة حياتها والمراحل التي تمر بها، ولذلك تأتي مسالة تطويرها وقضية تمويلها في مقدمة الاولوياتها المتعلقة بإعداد سياسات ملائمة لترقية دورها التنموي في أغلب البلدان بصفة عامة والبلدان النامية خاصة وذلك لمساهمتها في حل الكثير من المشكلات كالبطالة وتباطؤ النمو وغيرها.

لذلك يجب البحث عن صيغ وأساليب تمويل جديدة وتطوير التقليدية منها، والبحث عن المصادر التمويلية المتنوعة التي تتناسب مع طبيعة وحجم وخصائص هذه المؤسسات.

والجزائر كغيرها من الدول بادرت في تنمية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، حيث اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات، وأقامت أجهزة متخصصة في تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات ومرافقتها في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار والنمو.

وبناءا على ماسبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة وطرحها في التساؤل الجوهري التالي: **مامدى مساهمةهياكل الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟**

التساؤلات الفرعية :

انطلاق من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهم المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ماهي مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ماهي أهم الهياكل التي قامت الدولة بإنشائها في سبيل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الفرضيات:

- الفرضية الاولى :للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها ذات أهمية كبيرة وتؤهلها للقيام بدور فعال في تحقيق أهداف اقتصادية هامة.
- الفرضية الثانية :إن طبيعة النشاط هذه المؤسسات يجعلها تواجه العديد من المعوقات والصعوبات على المستوى الوطني، ومن أبرزها مشكلة التمويل.
- الفرضية الثالثة:قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تطويرها وترقيتها .

أهداف الدراسة:

- محاولة إظهار أهم أساليب والآليات المستخدمة لتمويل هذا القطاع .
- إبراز دور الدولة الجزائرية في مساندة هذه المؤسسات من خلال تسليط الضوء على الآليات الداعمة لها .

أهمية الدراسة:

- ❖ الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للارتقاء باقتصاديات الدول سواء كانت النامية أو المتقدمة منها، وذلك على جميع الأصعدة .
- ❖ اهتمام الجزائر الكبير بهذه المؤسسات والاستراتجيات التي وضعتها من خلال الآليات والبرامج لتأهيل وتطوير هذا القطاع .
- ❖ المكانة التي تمتاز بها هياكل الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أسباب اختيارالموضوع:

- ❖ الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع باعتباره يخص الجانب التمويلي وهو ضمن التخصص.
- ❖ الاهتمام الحكومي بهذا القطاع خلال الآونة الأخيرة، وفعاليته في تطوير العديد من الاقتصاديات .
- ❖ إشكالية التمويل التي تعتبر أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ❖ إخراج البحث العلمي من رفوف المكاتب إلى الميدان التطبيقي، وذلك من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة.

منهج الدراسة:

- ❖ **المنهج الوصفي التحليلي** : من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف كل ماهو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و طرق تمويلها واليات دعمها.

- **المنهج الإستقرائي** :وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العلمي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال البيانية.

أدوات الدراسة:

لإتمام هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والمتمثلة في الكتب باللغة العربية والفرنسية، رسائل الدكتوراه والماجستير، إضافة إلى الملتقيات و المجلات والبيانات والإحصائيات، وبعض مواد القوانين والتشريعات، والمعلومات الناتجة من الاتصال المباشر بالوكالة وأخيرا المواقع الالكترونية من شبكة الانترنت.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للبحث، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين، احدهما نظري والاخر تطبيقي، كما يلي:

- الفصل الأول: يتناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمية تمويلها ، كما تم التطرق إلى الهياكل الداعمة لها.
- الفصل الثاني: وقد خصصناه لإجراء دراسة الحالة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب قصد دعم ما جاء في الجانب النظري، وإسقاط مختلف التصورات على الواقع .

حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا بالمجالات التالية:

الحدود المكانية:

لقد كان حقل الدراسة الميدانية بالتطرق إلى الوكالة الوطنية لدعم و التشغيل الشباب بالمسيلة.

الحدود الزمنية:

لقد ركزنا في الدراسة التطبيقية على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتقديم حصيلة نشاطاتها خلال الفترة 2010-2016.

الدراسات السابقة:

- ❖ حفيف فوزية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر- 2009.

حيث تناول هذا البحث أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعراض نشأة وتطور هذه المؤسسات في الجزائر، والوزن الاقتصادي لها في الاقتصاد الوطني ، مبينا أهم معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدها قام بدراسة المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مستعرضا لبعض التجارب الدولية في هذا المجال .

- ❖ عمران عبد الحكيم ،إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة ،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر،2006-2007.

وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

ربط إشكالية التمويل بمدى قدرة الهياكل الداعمة والممولة في تحسين أساليب تمويل المؤسسات .

❖ قويقح نادية ،إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية –حالة الجزائر– قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2000-2001.

شملت هذه الدراسة قسمين منفصلين ،حيث تناولت الباحثة في القسم الأول المفاهيم النظرية للموضوع ،وخصائص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وأهميتها ، والمشاكل التي تعيقها في البلدان النامية ، ثم تطرقت إلى مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذا السياسات التي تبنتها بعض الدول النامية .

أما القسم الثاني من هذه الدراسة فقد ارتكزت الباحثة على دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر ، حيث تطرقت إلى الإطار التشريعي والتنظيمي لهذه القطاع وكذالك المعطيات الإحصائية حوله ،ثم انتقلت إلى ابرز دور هذا القطاع في تنمية الوطنية ومختلف المشاكل التي تواجهه.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهت في دراستي لهذا الموضوع عدة صعوبات، وذلك منذ بداية الدراسة إلى نهايتها فقد واجهت مشكل نقص المراجع وضيق الوقت، ثم واجهت صعوبة إيجاد مؤسسة أجري عليها الدراسة الميدانية لهذا الموضوع، وبعدها ظهرت صعوبات في الحصول على المعلومات الخاصة بالجانب التطبيقي.

الفصل الأول

دراسة نظرية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تحقيق تطور الاقتصادي والاجتماعي حيث تساهم في تحقيق قيمة مضافة، توفير مناصب شغل بالإضافة إلى زيادة الناتج الخام، إلا أن هذا القطاع مازال يعاني العديد من المشاكل والصعوبات ومن أبرزها نجد مشكلة التمويل، الذي يقف عائقا أمام نمو وتطور هذه المؤسسات.

ومن أجل التقليل من هذه المشاكل قامت الدولة بإنشاء العديد من الهياكل والهيئات التي تهدف إلى تطويرها وتنميتها.

وبناء على ما سبق يمكن تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: هياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم رافد من روافد التطور الاقتصادي والاجتماعي ويعود ذلك لمرددها الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة قدرتها الإنتاجية بجانب دورها الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق تكامل بين الأنشطة الاقتصادية، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الرابع: معوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

يرتبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة معايير تختلف حسب طبيعة الاقتصاد وخصوصيات البلد، وسنحاول تقديم مقاربة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة دول:

أولا: تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت التعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى أهم التعاريف في مختلف الدول كالآتي:

1. التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في بريطانيا كما يلي[1]:

أ. المؤسسات المصغرة: من 1 إلى 9 أجير.

ب. المؤسسات الصغيرة: من 10 إلى 49 أجير.

ج. المؤسسات المتوسطة: من 50 إلى 249 أجير.

2. التعريف الهندي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد الهند في تعريفها للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيار رأس المال المستخدم وذلك منذ 1978 ويقدر بـ 75 مليون روبية، وتعتبر كذلك كل المؤسسات

[1]–Abd el Kader Chachi, Abulhassan, Financing Small and Medium Business, the Beitishexperiment, in trêve dans la recueille de communication, session international, le financement des petites et moyennes Project et la promotion de leur rôle dans l'économie maghrébines, faculté l'économie et de gestion, Sétif 21/28 mai 2003, p04.

التي تستخدم أقل من مليون روبية مؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وكذلك عدد العمال لا يتجاوز 50 عامل[1].

3. تعريف المشرع الجزائري:

اعتمد في تعريفها للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تعريف الاتحاد الأوروبي حيث استند في القانون التوجيهي رقم 08/01 المؤرخ في 2001/12/22 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير: عدد العمال ورقم الأعمال، مجموعة الميزانية السنوية كما يلي:

- المؤسسة المصغرة (TPE): هي تلك التي تضم ما بين 1 إلى 9 أفراد وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دينار.
- المؤسسات الصغيرة (PE): وهي تلك التي تضم ما بين 10 إلى 49 فرد ورفع أعمالها التسوية لا يتعدى 200 مليون دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دينار.
- المؤسسات المتوسطة (MP): هي تلك التي تضم ما بين 50 إلى 250 فرد ورقم أعمالها يتراوح ما بين 200 مليون و2 مليار دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية يتراوح ما بين 100 و500 مليون دينار[2].

[1] –Ammar Salemmi, petite et moyen industrie et le développement, OPE, Alger, 1998, p 36.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 4، من القانون رقم 01–818 المؤرخ في رمضان 1422 المرافق لـ 2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77، الجزائر، 15 نوفمبر 2001، ص 5.

4. التعريف المصري:

هي تلك التي يقل عدد العاملين فيها عن 10 أفراد، بينما المتوسطة يتراوح عدد العاملين فيها بين 10 و49 عاملا[1].

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات قد يتشابه فيها مع بعض القطاعات، وقد تميزه في ذات الوقت عن غيره من القطاعات الأخرى، هذه الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. سهولة الإنشاء والتنفيذ:

وذلك من خلال:

أ. صغر حجم الرأسمال المطلوب لإنشاء والتنفيذ المشروع.

ب. صغر رأس مال لتشغيل المشروع.

ج. سهولة تنفيذ المباني والتركيب خطوط الإنتاج من ماكينات ومعدات الإنتاج.

2. القدرة على جذب المدخرات:

لا تجد المشرعات صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع سواء في القطاع المصرفي أو أفراد الأسرة، وذلك نظرا لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأسمال المطلوب لإنشاء المشروع[2].

[1]– محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة (مجموعة النيل العربية)**، سنة 2003، ص 18–19.

[2]– مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجيات المؤسسة للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه، إدارة الأعمال و التنمية المستدامة، الكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008–2011، ص 13–14.

3. مرونة الإدارة:

إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة ،وسرعة ومواكبة التغيرات في العمل وظروفه ،والتكيف منها بسرعة فائقة ويعود ذلك إلى طابع غير الرسمي في التعامل بين العملاء والعاملين وحامي المؤسسة.

4. الفعالية والكفاءة:

تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير[1].

5. **سهولة الدخول في السوق والخروج منها:** وذلك لانخفاض نسبة قيمة رأسمال الثابت وخاصة المعدات والأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج في صناعات الصغيرة والمتوسطة وقلة المخزون السلعي من المواد الخام، والمنتجات نهائية وارتفاع نسبة رأس مال إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع ،سهولة تحويل أصول المشروع إلى سيولة، بالبيع دون تكبد الخسائر كبيرة.

6. القدرة على التكيف مع المتغيرات :

تتميز هذه المؤسسة بالقدرة على التكيف مع متغيرات المختلفة التي قد تحدث مثل:

أ. تركيبة القوى العاملة.

ب.سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل.

ج. سهولة تغير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة.

[1]– محمد وجيه بدوي، **تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، مارس 2004، ص 10.

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع وتختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمد في تصنيفها وتتمثل في ما يلي[1]:

أ. التصنيف حسب معيارا القانوني.

ب. التصنيف حسب طبيعة المنتجات.

ج. تصنيف على أساس توجيهها.

د. تصنيف على أساس تنظيم العمل.

أولا: تصنيف حسب معيار القانوني

يقوم هذا التصنيف على أساس الملكية القانونية لرأسمال فنجد ضمنها أنواع الآتية:

1. **الفردية:** هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر صاحب العمل أو رأسمال العوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأسمال المكون لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا[2].
2. **الشركات:** وتعرف على أنها عقدين بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، إلا أنه لكل نوع من الشركات خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها وتنقسم إلى نوعين هما: شركات الأشخاص وشركات الأموال[3].

أ. **شركات الأشخاص:** وتتكون من الأشخاص وتقام على اعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم

---

[1] عثمان لخلف، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** (مذكرة ماجستيرٍ غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1994، ص ص18-25.

[2]- برجي شهر زاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 38.

[3]- كاسر نصر المنصوري، شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، عمان، 2000، ص 32.

حصة من رأسماله وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح وتتضمن شركات الأشخاص ما يلي[1]:

ب. **شركات التضامن:** وتتكون شركة تضامن من عدة الأشخاص الطبيعيين لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن عشرون شخص، يقوم كل شريك منهم بتقديم الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل.

ج. **شركة التوصية البسيطة:** وتتألف من فئتين من الشركاء، المتضامنون وهم الذين يتولون إدارة الشركة والشركاء الموصون الذين يشاركون في الرأسمال الشركة.

د. **شركات المسؤولية المحدودة:** وتتألف هذه الشركة من عدد من الشركاء لا يقل عن ولا يزيد عن خمسين شخصا، وتتميز هذه الشركات عن سابقيها من شركات الأشخاص بمحدودية كافة الشركاء بمقدار حصصهم في رأس المال[2].

هـ. **شركات الأموال:** تتضمن شركات المساهمة التي يقسم رأس مالها إلى حصص متساوية (الأسهم) وتطرح في الأسواق للاكتتاب، بما يمكن تداولها في بورصة الأوراق المالية دون الرجوع إلى الشركة وموافقة المساهمين، قيمتين وهما قيمة اسمية وقيمة حقيقية أو تسويقية تتوقف على مدى نجاح الشركة في نشاطها، ويتحصل الصاحب على أرباح توزع بصفة دورية عليهم.

ثانيا: التصنيف حسب طبيعة المنتجات

وتنقسم إلى:

1. **مؤسسات إنتاج سلع الاستهلاكية:** ويرتكز نشاطها على تصنيع منتجات الجلود والأحذية والنسيج، منتجات الخشب والمنتجات الغذائية وتحويل منتجات الفلاحة.

---

[1]– كاسر نصر، ناجي جواد، **مرجع سابق**، ص 35.

[2]– محمود الكيلاني، **موسوعة التشريعات التجارية الالكترونية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، المجلد الثاني، جامعة كان الأهلية، 2007، ص 343.

2. **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:** وهي جميع المؤسسات التي تختص في الصناعات الميكانيكية والكهربائية، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم، صناعة التحويل، معادن، البلاستيك[1].
3. **مؤسسات إنتاج السلع التجهيز:** وتتميز بكونها تطلب عمولة التركيب بالإضافة إلى المعدات والأدوات وهي بذلك صناعة ذات كثافة رأسمال أكبر الأمر الذي لا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتدخل في هذا المجال[2].

ثالثا: تصنيف على أساس توجهها

وتنقسم إلى:

1. **المؤسسات العائلية (المنزلية):** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يلي: يكون مكان إقامتها هو المنزل وهو عبارة عن المساهمة أفراد العائلية، تنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجودة في المنطقة.
2. **المؤسسات التقليدية:** وهي لا تختلف كثيرا عن المؤسسات العائلية لأنها تعتمد على أعضاء الأسرة، ولكن بإمكانها الاعتماد على عمال، ويتزايد هذا القدر على نحو طردي حجم الورشة، وعليه فهي تختلف عن المؤسسات العائلية في كون إقامتها مستقلة عن المنزل.

رابعا: تصنيف على أساس تنظيم العمل

وتنقسم إلى:

---

[1]– كليفورد . م،**مومباك أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، ترجمة : رائد الشمرة ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، 1998 ، ص: 60.

[2]– عبد الكريم الطيف ، **واقع وأفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل السياسة الإصلاحات المالية** ، رسالة ماجيستر غير منشورة ،جامعة الجزائر، 2001 ،ص 12.

1. **المؤسسات المصنعة:** وهي تجمع كل من مصنع الصغيرة والمتوسطة وتتميز باستخدام الأساليب الحديثة، بالإضافة إلى تقسيم العمل وطبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.
2. **المؤسسات غير المصنعة:** وهي تجمع بين النظام الإنتاج العائلي ونظام الإنتاج الحرفي الذي يمارس نشاطه بصفة الفردية أو بمشاركة عدد من المساعدين[1].

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة العامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم فهي تعتبر المحرك الأساسي لتطور وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تكوين الإطارات المحلية:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكون الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة الأعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف الإمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب، وتعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف الأحسن مستقبلا بسبب قيامهم بمهام متعددة وفي فترة قصيرة[2].

2. تعبئة الموارد المالية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية وزيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميده

[1]– ناصر دادي عدون، **اقتصاد مؤسسة**، دار المحمدية العامة، ط2، الجزائر، 1998، ص 78.

[2]– ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلين آراء و اتجاهات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

وإخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل الاكتناز، ومثال ذلك الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بين أفراد العائلة أو الأصدقاء معتمدين في تمويلهم على مدخراتهم الخاصة[1].

3. تنمية الصادرات وتقليص الواردات:

مما يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات للدول النامية، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادراتها 40% من مجموع الصادرات، وهوما يمثل ضعف نسبة الصادرات المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام[2].

4. توفير احتياجات المشروعات الكبرى:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة حيث تعمل في كثير من الأحيان كرافد لها بالخدمات والمساندة، والتي ليس لهذه المؤسسات الكبيرة من جدوى أن تنتجها مثال: مصانع السيارات والطائرات في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة حولها لإمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة[3].

ثانيا: أهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إضافة إلى أهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن لها أهمية اجتماعية من خلال:

1. توفير مناصب العمل:

رغم صغر حجمها وإمكانياتها إلا أنها تساهم بدور فعال في توفير فرص العمل، إذا تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل لأنها تعتمد في عملية

---

[1]– ليلى لولاشي، **التمويل رأسمال المخاطر و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دار النهضة العربية، مصر، ص 30.

[2]– عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أساليب تطوير قدرتها التنافسية** دورة تدريبية حول، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25–28 ماي 2003.

[3]– نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2007، ص 81.

إنتاجها على التكنولوجيا البسيطة ذات كثافة العمالية العالية، لذلك تلقى هذه الأهمية صدا واسعا في الدول المتقدمة والنامية، إذ تساهم في القضاء على جانب الكبير من البطالة[1].

2. تلبية حاجات الأفراد وخدمة المجتمع:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تلبية وإشباع حاجات ورغبات الأفراد من خلال التعبير عن آرائهم وترجمة أفكارهم ومحاولة تجسيدها في الواقع فهي بذلك أداة لتحقيق الذات لدى أفراد وتحقيق الإشباع النفسي لديهم[2].

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع من سلع وخدمات مع مراعاة قدرته وإمكانياته بهدف تحسين مستواه المعيشي[3].

3. التوزيع العادل للدخول:

في ظل وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتقاربة في الحجم وتعمل في ظروف تنافسية واحدة وتعمل بها أعداد كبيرة من العمال، يؤدي ذلك إلى ظهور النمط التوزيعي العامل للدخول وهذا النمط لا يكون في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي تعمل في ظروف تنافسية[4].

4. المساهمة في التنمية المحلية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الواسع بين مختلف المحافظات والأقاليم وهذا الانتشار ساعد على تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وبالتالي مساهمتها في التقليص من أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق كما أنها

---

[1]– محمد الصالح زويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، في علم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص 22.

[2]– سمير علام، **إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، مركز التعليم المفتوح، القاهرة، 1993، ص 12.

[3]– أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006–2007، ص 127.

[4]– عبد الرحمن يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1996، ص 27.

تعمل على خلف مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق كما أنها تعمل على إعادة التوزيع السكاني[1].

المطلب الرابع: معوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل وعراقيل تعيق تنميتها وتهدد ببقائها لهذا وجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المشاكل ومحاولة تخفيفها أو قضاء عليها وتمثلت هذه المشاكل في:

1. المعوقات المالية:

تتعلق بالجانب المالي كالتالي[2]:

أ. تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض.

ب. ارتفاع أسعار الفائدة.

ج. وجود ضمانات تعجيزية والتي تكون في بعض أحيان غير المتوفرة أمام أصحاب المشاريع كاشتراط ضمانات عقارية أو عينية.

د. ارتفاع مساهمة أرباب العمل مما جعل أصحاب المؤسسات يحجمون على التوظيف أو عدم التصريح بكافة الموظفين لديهم.

2. المعوقات الإدارية: يمكن حصر المعوقات الإدارية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية[3]:

---

[1]– أحمد عارف العساف وآخرون، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة** ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 46.

[2]– محفوظ الجبار، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية سطيف، خلال الفترة 1999–2001، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، الجزائر، 2008، ص 187.

[3]– الطيب لحيح، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي**، (الجزائر، تونس، المغرب)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف، 17 و 18 أفريل 2006، ص ص138–139.

أ. الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات؛

ب. قلة الإطارات المسيرة لهذا القطاع العامل في القطاع الصناعي؛

ج. التأخر في دراسة الملفات مما يؤدي إلى بطء الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3. المعوقات العقارية:

تتمثل المعوقات العقارية فيما يلي[1]:

أ. محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي؛

ب. غياب سلطة اتخاذ قرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية؛

ج. عدم استقلال مناطق عقارية كثيرة (صعوبة حصول على حقوق الملكية)؛

د. سوء التسيير، الافتقار إلى أبسط شروط الاستثمار مثل: الكهرباء، الغاز، الماء.

4. معوقات أخرى:

بالإضافة إلى المعوقات السابقة هناك معوقات أخرى يمكن إيجازها كالتالي[2]:

أ. النقص الفادح في المعلومات الاقتصادية المرتبطة بالأسواق والمؤسسات والأنظمة والقوانين.

ب. ضعف استعمال انترنت؛

ج. منافسة غير نزيه للمستوردين الذين يعملون على التخلص من حدود التعريفات الجمركية؛

د. استقرار المحيط الاقتصادي الكلي، مع عدم الاستقرار الهيكلي لأسعار البترول.

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[1]– عبد الفتاح بوقنة، **مشروع إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**، العدد 02 مارس 2003، ص 06.

[2]–غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تصوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية**، الملتقى الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17–18 أفريل 2006، ص 112.

يعتبر التمويل من العناصر الأساسية لمواجهة التحديات والمعوقات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطها ونموها .ولهذا لا يمكن أن يحقق أهدافها أو تنفيذ برامجها بدون هذا العنصر الحيوي وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته

المطلب الثاني: مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: معوقات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الرابع: عوامل محددة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته

أولا: تعريف التمويل

اختلف المختصون في وضع تعريف موحد للتمويل، وبسبب هذا الاختلاف ظهرت عدة تعاريف نذكر منها:

1. التمويل لغة هو: "الإمداد بالمال"، أما اصطلاحا "فيقصد به تقديم المال، وهو يقوم على علاقة تعاقدية بين طرفين أحدهما يملك فائض في رصيده من الأموال والآخر يعاني من عجز"[1].
2. يعرف التمويل بأنه توفير الأموال من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[2]:
3. هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأعمال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة[3].

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن التمويل هو توفير حجم الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع وتطويرها في الوقت حسب الحاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا.

ثانيا: أهمية التمويل

---

[1]– شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية**، دراسة مقارنة من حيث مفاهيم و الإجراءات و المتكافئ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، إربد، الأردن، 2013، ص 11.

[2]– هيثم صاحب عجام، **نظرية التمويل**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 31.

[3]– الياس غقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008–2009، ص 37.

يعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسة وتظهر أهميته في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات العجز المالي، وهذا الأمر يعطي حركية والحيوية لتحقيق وتيرة نمو الشاملة، من هنا يكمن قول أن أهمية تمويل تكمن في ما يلي[1]:

- تحرير الموارد المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- المحافظة على السيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛
- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.

المطلب الثاني: مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تقف أمام تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وفي هذا الصدد سنتطرق إلى مختلف مصادر التمويل متاحة أمام أصحاب هذه المؤسسات:

أولا: التمويل من مصادر الداخلية

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1. **الرأسمال (الأموال الشخصية):** وتسمى بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء، إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال

[1]– رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**، ايتراك للنشر و التوزيع، مصر، ط1، 2008، ص 96.

الضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو عامل مهم لأنه المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية[1].

2. **التمويل الذاتي:** وهو مجموع المصادر التمويل الداخلية التي خلقتها المؤسسة بنفسها وأعيد توظيفها فيها بقصد زيادة الطاقة الإنتاجية، أو هو الفائض النقدي الناتج عن النشاط الإنتاجي للمؤسسة[2].

ثانيا: التمويل من مصادر الخارجية

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر خارجية لعدم قدرة التمويل على تغطية احتياجات التمويلية للمؤسسة وتتمثل مصادر التمويل خارجي في:

1. **الائتمان التجاري:** وهو الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، أي أنه يمكن الشركة من شراء تدابير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم السداد قيمة الشراء في فترة لاحقة.
2. **الائتمان المصرفي:** حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين.وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى ،وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي أكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآنية[3].

---

[1]–Institut du développement, Marsielle, le financement de la petites entreprise en Afrique, l'Hamattan Edition, Paris, 1995, p 35.

[2]– خديجة لحمر، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، حالة البنوك الجزائرية**، واقع و آفاق، رسالة ماجستير في علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، ص 18.

[3]– توفير عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية**، دار صفاء للنشر، ط1، الأردن، 2002، ص 93.

3. **التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية:** وهو أكثر شيوعا لتمويل مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات في حصول على تمويل من جهات الرسمية، وهو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل خارج الإطار القانوني للدولة[1]، حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء، والأقارب، جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيرها[2].
4. **الهيئات والمؤسسات المتخصصة:** وتدخل ضمن القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات مخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية ومن أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وتحقيق المصلحة العامة ليس الربح ويكمن نشاطها في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].
5. **عقود تحويل الملكية:** الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أوخصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية أوقيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات الصناعية أو التجارية والتي تتراوح مدتها بين 30 و120 يوم، والهدف منها هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

المطلب الثالث: أساليب التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[1]–http://etudiantdz.net consulte le 20/03/2017

[2]– محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القوات التمويلية غير الرسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول التمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في اقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي، 2003، ص 04.

[3]– رشاد العصار وآخرون، **الإدارة و تحليل المالي**، دار البركة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 79.

تختلف أساليب باختلاف المرحلة التي تمر بها والغرض المراد من التمويل، وبالتالي يمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية والمستحدثة.

أولا: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يصنف التمويل إلى تمويل قصير الأجل ومتوسط وطويل الأجل كالتالي:

1. **التمويل القصير الأجل:** يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي لا تزيد مدة استعمالها عن سنة، ويهدف إلى تمويل العمليات الجارية للمؤسسة خلال دورة الاستغلال (شراء مواد أولية، دفع أجور العمال...الخ) حيث يتم تسديدها من إيرادات نفس دورة الاستغلال[1].
2. **التمويل المتوسط الأجل:** وهي تلك الأموال التي تتراوح مدتها من سنة إلى سبع سنوات وهو موجه أساسا لتمويل الاستثمار في تجهيزات ومعدات الإنتاج[2]، أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدد من السنين[3].
3. **التمويل طويل الأجل:** عبارة عن التمويل الذي يمتد أكثر من سبعة أعوام، حيث يكون موجب لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل[4]، كبناء المصانع وإقامة المشاريع جديدة أو حصول على الأراضي والمباني وغيرها.

ثانيا: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى الأساليب التقليدية هناك أساليب مستحدثة متمثلة في:

1. التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:

[1]– مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص 189.

[2] – أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود و التمويل**، جار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 123.

[3]– عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 279.

[4] – حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل المالي**، دار الوراقة، عمان، الأردن، 2001، ص 80.

من أهم الصيغ المتاحة أمام البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

أ. **التمويل بالمشاركة:** هو الاشتراك بين شخصين أو أكثر في استثمار مال معين أو أموال معينة وذلك من أجل اقتسام أو توزيع الأرباح أو الخسائر الناشئة عن القيام بعمل أو أعمال محددة[1].

ب. **التمويل بالمضاربة:** وهي عبارة عن اتفاق يقدم أحدهما رأسمال ويسمى صاحب المال وصاحب الجهد أو المضارب حيث يتفق الطرفان معا على قسمة عوائد أما في حالة الخسارة فالبنك يخسر رأس المال والمضارب يخسر الجهد والعمل، لذلك على المؤسسة أن تختار المشروع الكفء، الذي يدفع صاحب العمل تحقيق الربح وينال عائدا على جهده والمحافظة على سمعته[2].

ج. **التمويل عن طريق السلم:** السلم يعني التقديم والتسليم، ويسمى أيضا السلف، ومعناه أن يدفع الثمن حاضرا مقابل استلام سلعة في المستقبل[3].

د. **التمويل الاستصناع:** هو صيغة تمويل متوسطة الأجل، ويعني طلب صنع سلعة محددة المواصفات وبحجم محدد لدى صانعها، مع الاتفاق على السعر مسبقا، وقد يتم دفع هذا السعر حالا أو مؤجلا أو على أقساط[4].

هـ. **البيع لأجل أو على أقساط:** يعني هذا البيع من البيوع قيام البائع (أو المصرف) بتسليم السلعة أو الصفقة المتفق عليها إلى المشتري في الحال، مقابل تأجيل سداد سعر البيع الكلي إلى وقت آجل معلوم على دفعات أو أقساط[5].

---

[1] – هايل عبد المولي طشوش، **المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية**، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 90.

[2]– رشيد حميدان، **مبادئ الاقتصادي و عوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 159.

[3]– محمود حسن صوان، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج**، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 154.

[4] **نفس المرجع**، ص 155.

[5]– محمود حسن صوان، **مرجع سابق**، ص 157.

و. **التمويل عن طريق المرابحة:** وتعرف على أنها بيع يشمل الثمن الأول مع زيادة الربح على أن يكون المشتري على علم بالثمن الأول للسلعة وأن يكون الربح معلوم لأنه جزء من ثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن أو مقدار منه[1].

المطلب الرابع: عوامل محددة لتمويل

1. الملائمة: والمقصود بها الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال

، فعلى سبيل المثال إن كان تمويل رأس المال العامل مثلا هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة في هذه الحالة أن يكون تمويله بقرض طويل الأجل، بل يفترض تمويله بقرض قصير الأجل وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى، أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي، فيكون في هذه الحالة تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل[2].

2. المرونة:

ويقصد بالمرونة قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعا للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها للأموال أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال حيث أنه هناك بعض مصادر لتمويل أكثر مرونة من غيرها[3]، ويقصد بالمرونة كذلك تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار من بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصادر

[1]– محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 57.

[2]– جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون ذكر سنة النشر، ص ص 309–310.

[3]– عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 413.

التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل[1].

3. **التوقيت:** إن هذا العامل يرتبط بالمرونة وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض أوعن طريق أموال

الملكية، وتحقق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل[2].

4. **الدخل:** وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق إيجابيا يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل.

كذلك حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل والاقتراض[3].

5. **الخطر:** إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدارا الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي.

والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة، وتعدد الجهات التي لها الحق والأولية على حقوق الملاك وهذه الأوليات تكون على النحو التالي:

- إن توزيع الأرباح يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون؛

---

[1]– هيثم محمد الزغبي، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الفكر للطباعة و النشر، 20001، ص 122.

[2]– عبد الحليم كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 104.

[3]– هيثم محمد زغبي، **مرجع سابق**، ص 118.

- عند تصفية أصول الشركة يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.

المبحث الثالث: هياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة القاطرة الحقيقية للنمو الاقتصادي في الجزائر ، مثلما هو الشأن في باقي دول العالم ، ومن أجل التنمية والنهوض بهذه المؤسسات يجب بذل مجهودات كبيرة ورعاية هذا النوع من المؤسسات من قبل السلطات العمومية الجزائرية وتقديم الدعم والمساندة الحكومية ،للنهوض بهذا القطاع باعتباره يساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي ، و المساهمة في تقديم القيم المضافة للاقتصاد المحلي.

وفي هذا الإطار عملت الدولة الجزائرية على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من البرامج منها الوكالة الوطنية التي سوف يتم تطرق اليها في دراسة حالة.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث هياكل تقوم بدعم نشاط المؤسسات.

المطلب الأول :الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المطلب الثاني :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

المطلب الثالث :الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

المطلب الأول : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الفرع الأول: نشأة ومهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

أولا: نشأة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

هو هيئة حكومية أنشئت بموجب المرسوم تنفيذي 94-188 المؤرخ في جويلية ، أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم مابين 35 و 50 سنة ،والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات ، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين من خلال خلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل ،وبموجب المرسوم الرئاسي رقم10-156 المؤرخ في 2010-06-20المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي03-154 المؤرخ في ديسمبر 2003.

اتخضت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات هذه الفئة من المجتمع والمجتمع والتي تهدف أساسا إلى تطوير ثقافة المقاولة[1].

ثانيا: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

عرف الصندوق عدة محطات في مساره، حيث في كل مرة توكل له مهام جديدة من قبل السلطات العمومية ،فبالإضافة إلى مهمة التأمين على البطالة منذ إنشائه ، أسند إليه سنة 1998 مهمة دعم وإعادة إدماج الباطلين ومساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات ،كما أسند إليه مسؤولية المتابعة والتسيير والإشراف القانوني على الجهاز التكفل بالبطالين ذوي المؤسسات والبالغ عمرهم بين 50 و35 سنة .

[1] www.cnac.org.dz. consultele (20-03-2017)

بالإضافة إلى ماسبق توكل للصندوق المهام التالية:

- إعداد إستراتيجية وتخصيص لأصحاب المشاريع فضاء يضمن لهم التوفيق المهني والاجتماعي تماشيا مع الأسس القانونية المسيرة لجهاز دعم و إحداث توسيع النشاطات ذوي المشاريع.
- إرساء ميكانيزمات داخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة وتقديم خدمات لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والمصادقة على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء و الاعتماد.

الفرع الثاني: صيغ تمويلية والامتيازات الممنوحة من طرف للصندوق

أولا: صيغ تمويل

يطبق الصندوق الوطني للتامين عن البطالة أسلوب التمويل الثلاثي، حيث يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): الهيكل المالي للتمويل الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	القرض دون الفائدة
أقل من 5000000دج	**1%**	**70%**	**%29**
إلى1000000دج	**%2**	**%70**	**%28**

المصدر: منشورات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ثانيا: الإعانات والامتيازات المقدمة من طرف الصندوق

- توجد عدة امتيازات يقدمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تتمثل في:

- تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية .
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والنشاط المهني.
- استفادة من القرض غير مكافئ ممنوح من الصندوق.

بالإضافة إلي هذه الامتيازات يستفيد أصحاب المشاريع من تشجيعات أخرى ذلك وفقا لتعديلات 2011 والمتمثلة في :

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة شهرا واحد بدلا من ستة أشهر.
- رفع مستوى الاستثمار من 05 ملايين إلى10 ملايين دج .
- الالتحاق بالجهاز من30 إلى 35سنة.
- تمديد فترة تسديد القرض البنكي بثلاث سنوات بالنسبة لإجمالي القرض و الفوائد بأربع سنوات .
- منح قرض إضافي بقيمة5.000.000 دج للتكفل بكراء المحلات الموجهة لإنشاء النشاط الإنتاجي .
- منح قرض إضافي بدون فوائد 1000000 دج للتكفل بكراء محل يشغل العيادة طبية، مكتب هندسة معمارية .... الخ.

ونظرا لمخاطر قروض الاستثمارات تم إنشاء صندوق الضمان وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 04-03 المؤرخ في 03 جانفي 2004،كما أنه يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،ومقره داخل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ويهدف هذا الصندوق أساسا إلى ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع

والبالغين من العمر مابين 35و30 سنة، وبهذا يكون الصندوق آلية تسعى للتقليل من المشاكل المتعلقة بالضمانات المشروطة من قبل البنوك والتي غالبا لا تتوفر عند أصحاب المشاريع .

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم04 -14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة ،وجاء فيما يلي :طبقا للمادة السابعة من المرسوم الرئاسي 04 -13 والمتعلق بجهاز القرض المصغر ، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1].

ثانيا :تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع ،وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكن قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة ويعتمد هذا الجهاز على منح القروض.

الفرع الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا : الأهداف الوكالة تهدف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى مايلي:

[1] www.anjem.dz.org . consltele(20-03-2017)

- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف لدى فئة النسوة.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية، بعد حلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة للسلع والخدمات .
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

ثانيا : مهام الوكالة

- تتلخص مهامها في مايلي:
- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- دعم،نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر إطار أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بيها.

الفرع الثاني :صيغ تمويل والامتيازات التي تمنحها الوكالة

أولا :صيغ التمويل

تشرف الوكالة في إطار القرض المصغر على تسيير ثلاث صيغ للتمويل كما في الجدول الأتي:

الجدول رقم (1-2): أنواع صيغ التمويل المعتمدة من طرفة ANGEM

طبيعة المشروع	قيمة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض دون قائدة
شراء مواد أولية	100.000دج	---	---	100% تسدد خلال عامين إلى 3 سنوات
اقتناء العتاد الصغير والمواد اللازمة لإحداث مشروع	لا يمكن أن يتجاوز 1.000.000دج	1%	70%	29% تسدد خلال 30شهر

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمسيلة

ثانيا :الامتيازات التي تمنحها الوكالة

- تضمن الوكالة للمقاولين التكوين، الدعم، النصح، المساعدة التقنية والمرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتهم.
- تمنح القرض البنكي بدون فوائد.
- يمكن منح سلفة بدون فوائد بنسبة 29% من الكلفة الإجمالية للمشروع بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد لا يتجاوز 1.000.000 دج.

الامتيازات الجبائية

- إعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.

- تعفى من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة ثلاث سنوات.
- تعفى من رسم نقل الملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.
- تعفى من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.

التخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات ، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات ،وذلك خلال ثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، وقد يكون هذا التخفيض كما يلي :

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي:تخفيض قدره 70%.
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50% .
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي:تخفيض قدره 25%.

المطلب الرابع:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أولا : نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشئت الوكالة الوطنية الاستثمار بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 01- 03 الموافق ل 20 أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب ، يتواجد مقرها في الجزائر و لها هيكل لا مركزية على المستوى المحلى ويمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.

تتولى الوكالة تجسيد تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في ميدان الاستثمارات بالتعاون مع الإدارات والهيئات المعينة وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني[1].

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية ، مهمتها الرئيسة هي تطوير و متابعة الاستثمارات وهذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع خلق المؤسسات من خلال الشباك ألعمالياتي الوحيد.

الفرع الثاني : مهام والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة

أولا : مهام الوكالة

- تستقبل وترشد وترافق المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية .
- تعلم المستثمرين، من خلال موقعها على الانترنت ودعاءمها الترقية ومختلف الندوات لمعلومات بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر أو في الخارج.
- إضفاء الطابع الرسمي على أساس الإنصاف وفي وقت قصير على الامتيازات المقدمة من قبل جهاز التشجيع.
- ضمان تنفيذ قرارات تشجيع الاستثمار بالتشاور مع المؤسسات المعنية المختلفة (الجمارك والضرائب .... الخ).

[1] www.andi.org.dz . consltele (28-03-2017)

- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعينة .

يوفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة .

ثانيا : الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة

تختلف هذه الامتيازات حسب الموقع وطبيعة الاستثمار.

هي مقسمة إلى ثلاثة أنظمة رئيسية هي:

الامتيازات المقدمة في إطار النظام العام

مرحلة تثبيت المشروع :

- الإعفاء من الضريبة على السلع والخدمات ،غير المدرجة .
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة،غير المدرجة .
- الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية .

مرحلة الاستغلال

- الإعفاء لمدة ثلاث سنوات، من ضريبة أرباح الشركات.
- الإعفاء لمدة ثلاث سنوات، من ضريبة النشاط المهني.

الامتيازات المقدمة في إطار نظام الناطق المراد تطويرها :

مرحلة تثبيت المشروع

- الإعفاء من ضريبة القيمة على السلع و الخدمات .

- الإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة.
- الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية ، رسوم التسجيل بسعر مخفض للعقود التأسيسية وزيادة رأسمال .

مرحلة الاستغلال

- الإعفاء لمدة عشر سنوات ، من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ، من الضريبة على النشاط المهني .
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ، من الضريبة العقارية .

الامتيازات الممنوحة في إطار نظام الاتفاقية :

مرحلة تثبيت المشروع :

- الإعفاء من رسوم التسجيل .
- الإعفاء من الضريبة العقارية .
- الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية والإعلانات القانونية.

مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على فوائد الشركات .
- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني على المزايا ،يمكن للمجلس الوطني للاستثمار أن يقدم تسهيلات وامتيازات إضافية للاستثمارات المنجزة في القطاعات التي تمثل فائدة كبيرة بالنسبة للدولة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وإبراز الخصائص التي تتميز بها، والدور الذي تلعبه في تحقيق تطور الاقتصادي والاجتماعي، كما تم تطرق إلى مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات وقد تم تركيز على مشكلة تمويل الذي يعتبر أهم عائق يقف أمام تنميتها وتطويرها وفي سبيل معالجة هذا المشكل قامت دولة الجزائرية بإنشاء مجموعة من الآليات وإقامة العديد من الهياكل والتي من شانها تهدف لتزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل اللازم وذلك بغية تعزيز وضعية المؤسسات خصوصا الوضعية المالية لها.

وهذا ماسنقوم بالتطرق إليه في الفصل الثاني محاولين بذلك إبراز دور الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الثاني

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تمهيد:

يؤدي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وأساسيا في الخطط التنموية الاقتصادية في معظم الدول العالم، وذلك باعتبارها من الحلول والأدوات التي تساهم في ترقية وتطوير الاقتصاديات الوطنية، والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بهذا النوع من المؤسسات لذا أولت لها ضمن خططها الاقتصادية اهتماما بالغا من خلال منحها مختلف المساعدات والإعانات عبر أجهزة التشغيل ومن أهمها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مايلي :

المبحث الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المبحث الثاني : تقديم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المبحث الأول:تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموزعة على مختلف الأنشطة في الجزائر من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين أهم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية كإستراتجية هادفة إلى خلق مناصب شغل دائمة أكثر من مؤقتة للخروج من نفق البطالة،فهي تعد أهم الحلول المتاحة التي يلجا إليها الشباب الجزائري العاطل عن العمل للاستفادة من تمويل مشاريعهم الاستثمارية أو إنشاء مؤسسات.

المطلب الأول :نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أولا :نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وقد عرف هذا الجهاز العديد من المراسيم والقوانين التي تحدد شروط التأهيل ومستويات الدعم المالي وكذا الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، كالمرسوم التنفيذي رقم 96/297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والذي ألغاه المرسوم التنفيذي رقم 03/290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، والذي بدوره عدل وتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011 والمتعلق بتحديد مستوى الإعانات المالية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع؛

حيث تم تعميم تواجد فروع للوكالة عبر جميع ولايات الوطن وكذا إنشاء ملحقات بمختلف الدوائر والبلديات، حيث تم إنشاء الفرع الخاص بولاية المسيلة ابتداء من شهر فيفري 1998 وفتح ثلاث ملحقات بكل من (المسيلة– بوسعادة– مقرة) ابتداء من سنة2009[1].

ثانيا:تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإنتاج السلع والخدمات.

[1] -http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes; vue le : 05/03/2017.

ثالثا: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة.

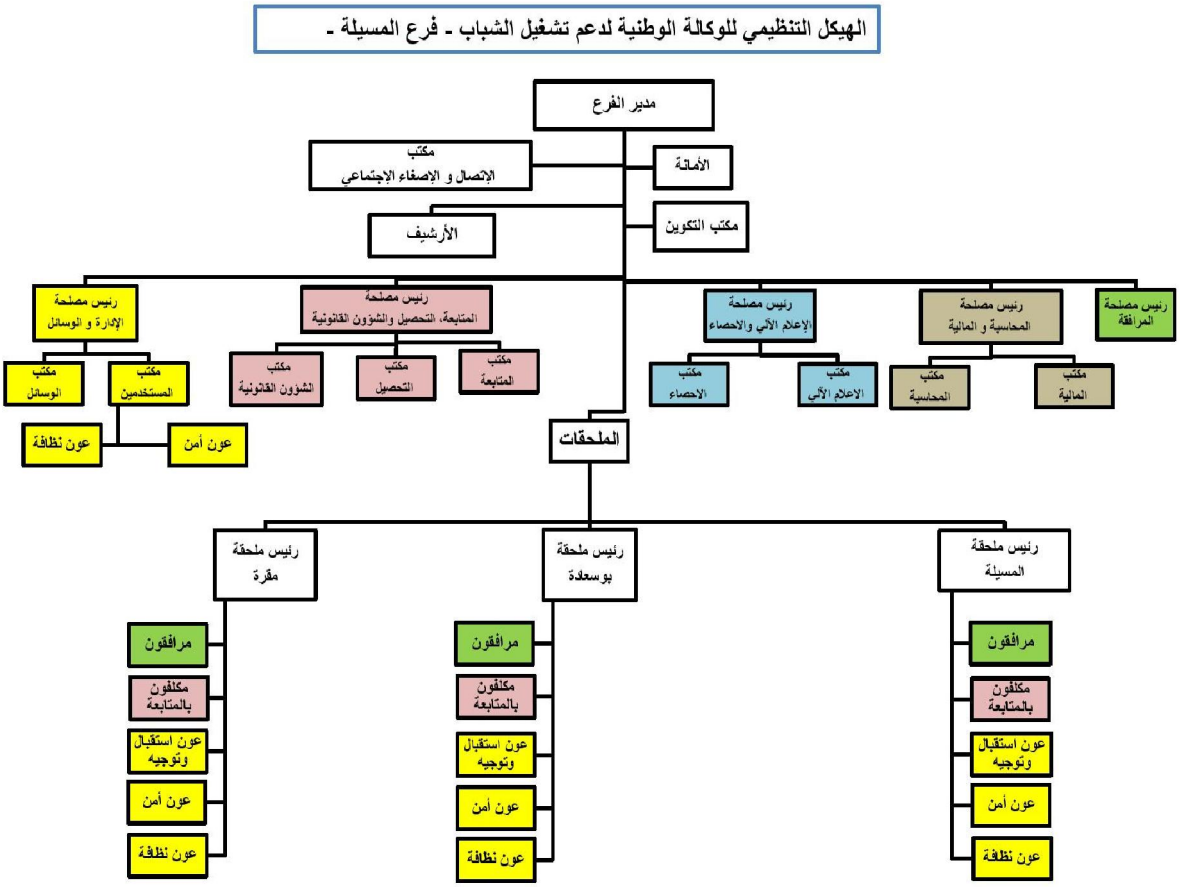

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة .

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة

تقوم الوكالة بجملة من المهام والأهداف من أهمها:

أولاً: المهام الوكالة

- تقديم الدعم، المشورة والمرافقة للشباب حاملي المشاريع؛
- وضع تحت تصرف الشباب حاملي المشاريع كل المعلومات الاقتصادية، التقنية، القانونية، والتنظيمية المتعلقة بمشاريعهم؛
- إنشاء بنك للمشاريع (إنجاز بطاقات فنية لمختلف المشاريع)؛

- تطوير علاقات مع مختلف شركاء الجهاز (الضرائب، البنوك...إلخ)؛
- تطوير شراكة مع مختلف القطاعات لتحديد مختلف فرص الاستثمار؛
- ضمان تكوين للشباب حاملي المشاريع؛
- تشجيع كل أشكال الإجراءات والتدابير التي من شانها تعزيز إنشاء أنشطة مقاولاتية.

ثانياً: الأهداف

- ضمان الظروف اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة؛
- خلق النشاط والثروة؛
- خلق فرص عمل دائمة؛
- ضمان ديمومة المشاريع المنشاة في إطار الجهاز؛
- تطوير الروح المقاولاتية.

المطلب الثالث: صيغ تمويل التي تمنحها الوكالة

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمنح نوعين من تمويل لفائدة أصحاب المشاريع و تتمثل في ما يلي:

أولا: التمويل الثنائي

ويشمل المساهمة المالية للمستثمر وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و يتعلق هذا النوع من تمويل بمستويين كما هو مبين في الجدول.

الجدول رقم (2-1): المساهمة المالية للمستثمر وقرض بدون فائدة

		المساهمة الشخصية	دون فائدة (وكالة)
المستوى الأول	قيمة الاستثمار 5.000.000 دج	%71	%29
المستوى الثاني	قيمة الاستثمار من 5.000.001 إلى 10.000.000 دج	%72	%28

المصدر: وكالة **ANSEJ** فرع المسيلة

أما الامتيازات الجبائية: تستفيد المؤسسة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ. في مرحلة إنجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الاكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات.

ب. في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاءات من الرسم العقاري على البيانات و إضافات البنايات، لمدة 3 سنواتا أو 6 سنوات للمناطق الخاصة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من ضريبة الجزافية الوحيد **(IFU)** ابتداء من تاريخ الاستغلال، لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط أو 6 سنوات للمناطق خصة أو 10 سنوات لمناطق الجنوب.
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة **(IFU)** لمدة عامة (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة من تخفيض جبائي:

- 70%خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- 50%خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25%خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

ثانيا: التمويل الثلاثي

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

و يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (2-2): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

		دون فائدة (وكالة)	القرض البنكي	المساهمة الشخصية
المستوى الأول	قيمة الاستثمار 5.000.000 دج	%29	%70	%1
المستوى الثاني	قيمة الاستثمار من 5.000.001 إلى 10.000.000 دج	%28	%70	%2

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة

أما **الامتيازات االجبائية:**

تستفيد المؤسسات من الامتيازات الجبائية التالية:

أ. في مرحلة إنجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات.

ب. في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات للمناطق الخاصة، الهضاب العليا، 10 سنوات للمناطق الجنوبية.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (**IFU**) ابتداء من تاريخ استغلال.

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزائية الوحيدة **(IFU)** لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاث (03) عمان على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة من تخفيض جبائي بـ:

- 70**%**خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- 50**%**خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25**%**خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

المطلب الرابع: مراحل المرافقة

تقوم الوكالة بمرافقة أصحاب المشاريع للحصول على القرض البنكي والإعانات والامتيازات التي تمنحها الدولة لإنجاز المشروع الاستثماري واستغلاله على أحسن وجه، و كذا تكوين أصحاب المشروعات الاستثمارية حول التقنيات تسيير المؤسسات.

1. مرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية:

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاستقبال والإعلام والوجيه والاستشارة خلال كل مسار إنشاء أو توسيع المشروع الاستثماري وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال من خلال تكوين فرق من المرافقين، مهمتهم الرئيسية مساعدة ومرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية، وفق المراحل التالية:

1. 1. الاستقبال وإعلام: الاتصال الأول بفرع أو ملحقة الوكالة من أجل الإعلام و التوجيه، يليها جلسة إعلام جماعية تسمح بـ:

- أن تكون لدى أصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن جهاز الوكالة.
- تعارف بين أصحاب المشاريع لمقارنة أفكارهم لإنشاء مشروع استثماري جديد ثم يليه اللقاء الفردي الأول والذي يسمح بـ:

- إقامة علاقة بين أصحاب المشاريع الاستثمارية وبين مرافقك.
- أن يكون لأصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن النشاط المرتقب.
- إثبات مؤهلات ومكتسبات المهنية لأصحاب المشاريع الاستثمارية.

- المشاركة في دراسة سوق المشروع الاستثماري.

1. 2. **جمع المعلومات:** يساهم أصحاب المشاريع الاستثمارية في جمع المعلومات من أجل:
   - هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتملة.
   - تحديد اختيار التجهيزات الموافقة لمشروعك.
   - تحديد اختيارات الموارد البشرية.
   - تحديد اختيارات القانونية.
   - تحديد الموارد الضرورية لإنجاز المشروع.
1. 3. يتم تقييم المشروع على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية اقتصادية.
1. **4.** يتم تقييم المشروع تقنيات و الموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء اعتماد و تمويل المشاريع، قصد اتخاذ قرار التمويل.
1. **5.** بعد قبول المشروع وموافق على تمويله، يستفيد صاحب المشروع الاستثماري إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات قبل تمويل نشاطه.
1. **6.** الإنشاء القانوني وتمويل المشروع: ينبغي على صاحب المشروع الاستثماري اختيار الصيغة القانونية لمشروعه وإتمام الملف من أجل التمويل.
1. **7.** تقدم الوكالة دعمها للحصول على قرض البنكي.
1. **8.** عند الانطلاق نشاط المشروع الاستثماري، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف الموافق لإعطاء نصائح لصاحب المشروع و الرفع من حظوظ النجاح وتطوير المشروع الاستثماري.

الشكل رقم (2-2) : مراحل المرافقة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

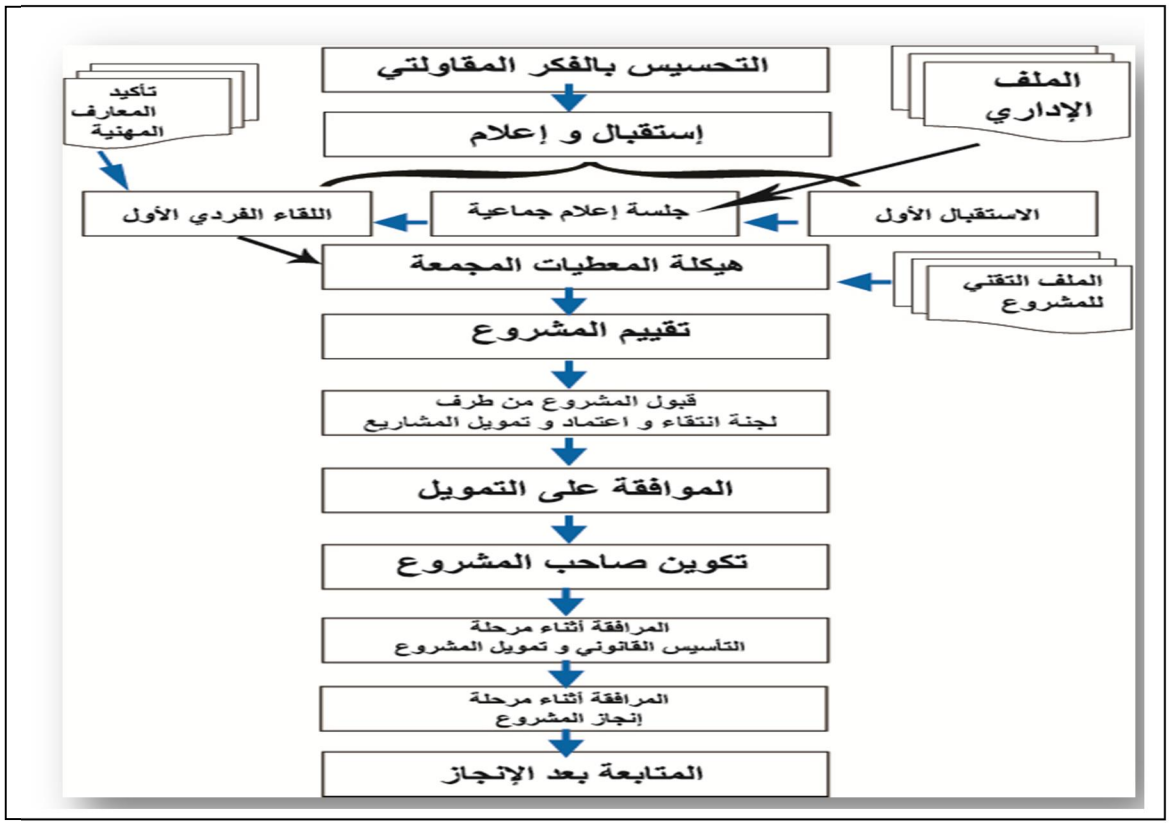

المصدر: ANSEJ فرع المسيلة.

أما بالنسبة للمشاريع الخاصة بتوسيع النشاط الاقتصادي فتقلص عدة مراحل وتختفي من مخطط مراحل الموافق لاستقبال والإعلام والحسيس، وتكوين صاحب المشروع، لكن هناك مراحل أساسية في العملية لا يمكن الاستغناء عنها والمتمثلة في جمع البيانات من أجل تقييم المشروع من طرف لجنة الانتقاء واعتماد وتمويل المشاريع، والتي تمنح الموافقة على تمويل وإنجاز المشروع كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (2-3): مخطط مراحل المرافقة (بالنسبة لتوسيع مشاريع قائمة)

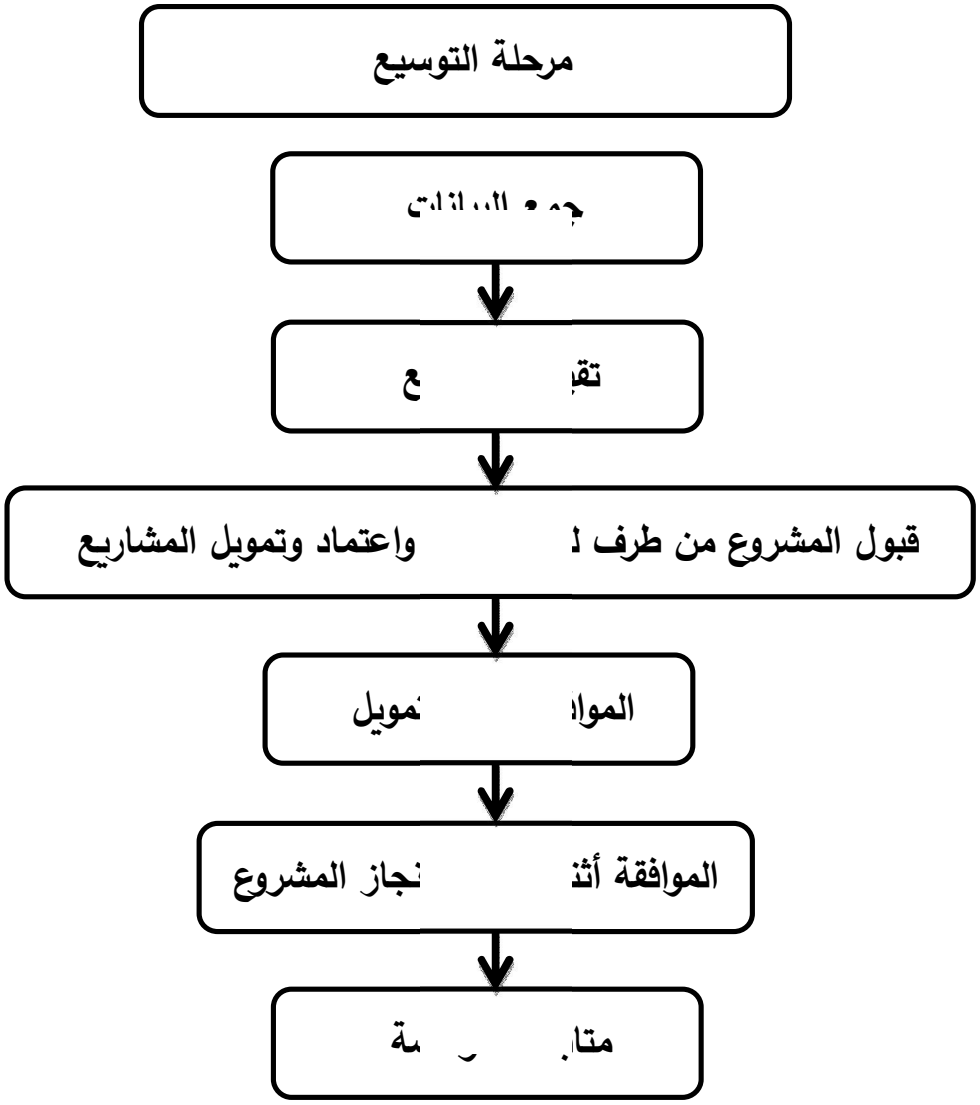

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع المسيلة.

2- تكوين الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية: يعتمد نجاح وتطور المشروع على قدرة تسيير صاحبها ضمن محيط تجاري دائم التغيير، لهذا السبب، جعلت الوكالة تكوين الشباب أصحاب المشاريع ضروريا قبل تمويل مشاريعهم.

حيث قامت الوكالة بوضع برنامج تكوين يستجيب للاحتياجات والصعوبات التي يواجهها غالب الشباب أصحاب المشاريع، يسمح لهم بالاطلاع بفضل أسلوب سهل وعملي، على المبادئ الأساسية لانطلاق مشروعهم الاستثماري وتسييرها.

حاليا، لدى كل فرع محلي مكون استفاد من تكوين حول البيداغوجية ومحتوى المواد، وتسير برمجة الدورات التكوينية وتطبيقها، محليا من طرف المكون بالتشاور مع مدير الفرع، ويتضمن برنامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع أربع مواد هي:

- مادة إنشاء : إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- مادة التسويق: دراسة السوق.
- مادة الضرائب : الإجراءات والأسس الضريبية.
- مادة التخطيط المالي: الميزانية، تسيير الخزينة، تحليل التكاليف والمنتجات.

المبحث الثاني :تقديم حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة(2010- 2016)

نستعرض أهم مساهمات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الاول : عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة خلال الفترة (2010-2016).

نحاول توضيحه من خلال احصائيات التالية :

الجدول رقم(2-3):يوضح عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة خلال الفترة(2010- 2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المناصب الشغل	996	1379	1617	1360	707	728	377

المصدر :احصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة .

وللمزيد من توضيح يمكن ترجمة الجدول التالي الي شكل البياني التالي :

الشكل رقم(2-4) :تطورعدد مناصب الشغل خلال الفترة (2010-2016)

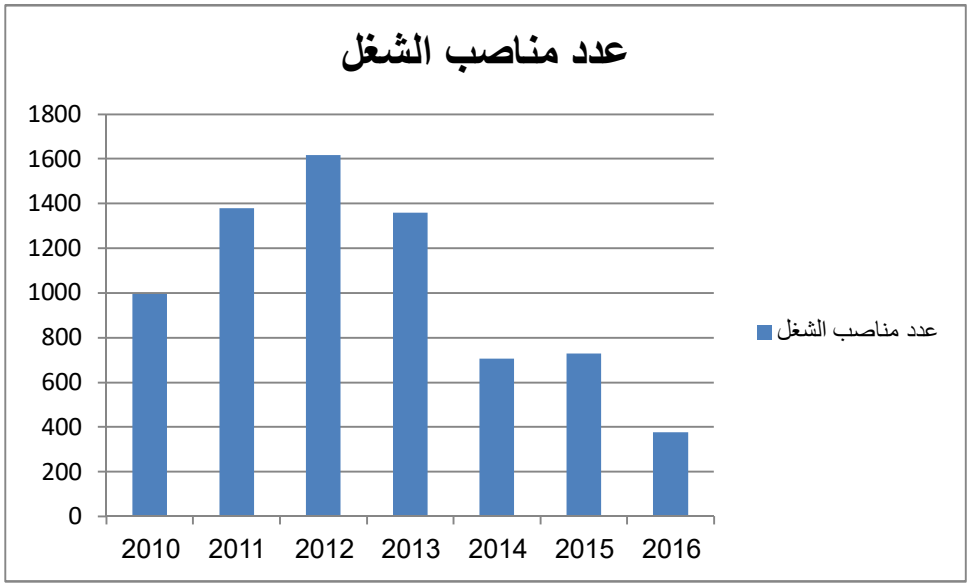

المصدر : من اعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول .

تعليق:

من خلال الجدول موضح أعلاه، نلاحظ أن الشباب الذي استفادت من مشاريع الممولة تتزايد في سنوات على توالي2010 ،2011، 2012 وقدرت 1379،996، 1617مستفيد أما السنة 2013 و2014 فقد انخفضت 707،1360مستفيد، ثم السنة 2015 حوالي 728 مستفيد، وفي سنة 2016 حوالي 377 مستفيد.

المطلب الثاني: عدد المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاعات خلال الفترة (2010 -2016)

نوضحها من خلال :

الجدول رقم (2-4) : يوضح عدد مشاريع الممولة حسب االجنس وقطاعات خلال الفترة (2010-2016)

	المشاريع الممولة	
قطاعات	الذكور	اناث
صناعة	370	18
بناء وأشغال العمومية والري	688	31
الخدمات	1283	43
فلاحة	585	12
حرفة	597	45

المصدر: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

وللمزيد من توضيح نترجم الجدول التالي لشكل البياني:

الشكل رقم(2-5) : يوضح عدد المشاريع الممولة حسب الجنس والقطاعات خلال الفترة -2016 2010)

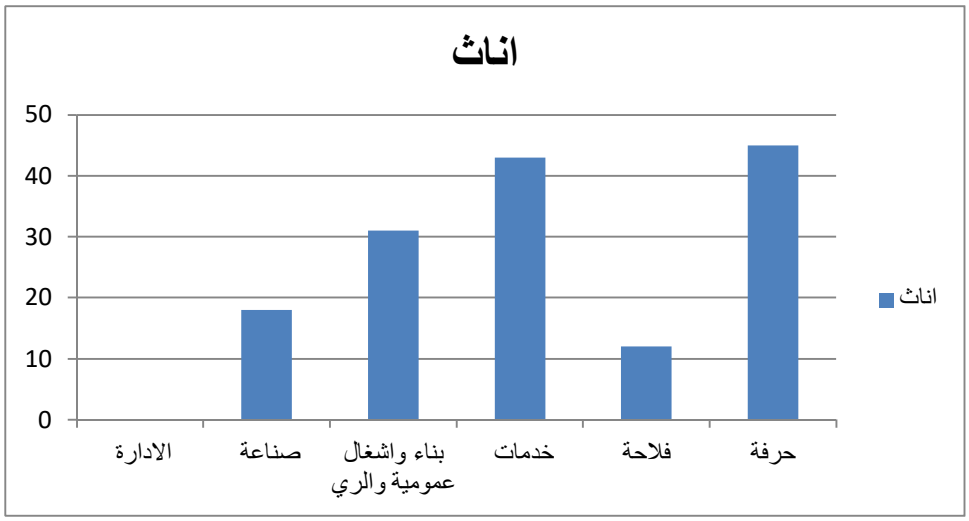

المصدر : من اعداد الطالبة باعتمادعلى معطيات الجدول.

تعليق:

نلاحظ من خلال الشكل أن النشاط أكثر تمويلا وتوجها بالنسبة للإناث هوقطاع الحرف (45)،ثم تأتي الخدمات (43)، تليها الأشغال العمومية (31)، ثم الصناعة (18)، وفي المركز الأخير الفلاحة (12).

الشكل رقم (2-6): عدد مشاريع الممولة حسب الجنس وقطاعات خلال الفترة (2010-2016)

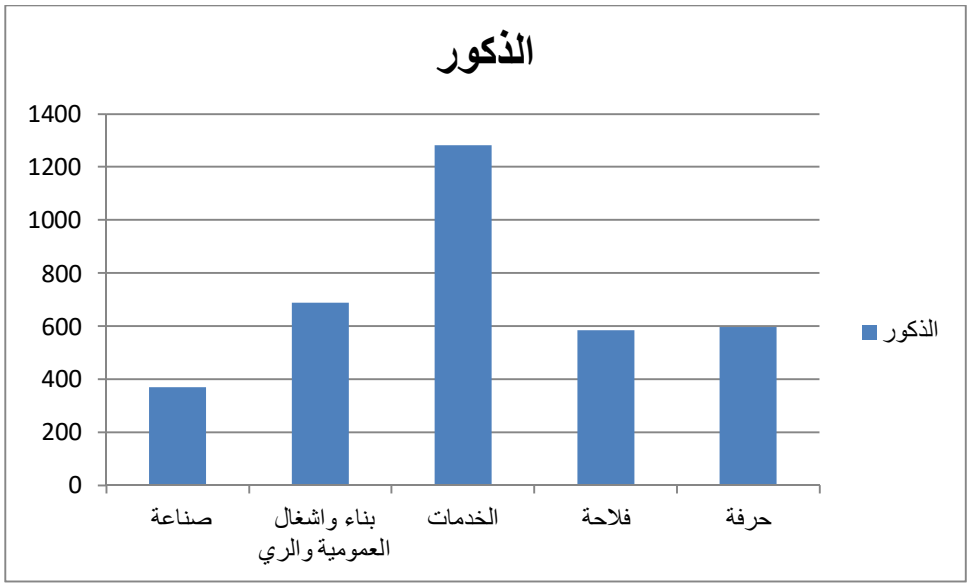

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول .

تعليق :

نلاحظ من الشكل أن النشاط الأكثر تمويلا وتوجها لشباب هو قطاع خدمات ب(1283)، تليها بناء والأشغال العمومية في المركز الثاني ب(688)، ثم قطاع حرفة في

المركز الثالث ب(597)، وكان النشاط ماقبل الأخير فلاحة (585)،لتكون الصناعة في المركز الأخير (370) .

وهذا مايوضح التوجه الشباب نحو النشاطات غير الإنتاجية.

إذن نلاحظ عموما توجه نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند الذكور أو الإناث نحو النشاطات الخدمتية والحرفية ولأشغال العمومية واقل نسبة للصناعة والفلاحة،كما لاحضنا تمويل أكثر للمؤسسات من طرف الرجال كثر وذلك يعود لقلة الطلبات المقدمة من الإناث .

المطلب االثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال الفترة(2010-2016)

ونوضحها من خلال :

الجدول رقم(2-5): يوضح تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة خلال الفترة(2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الحصيلة الولائية لعدد المؤسسات الممولة	407	729	1398	641	651	445	275
النسبة	10.44	18.72	34.97	16.22	16.72	11.53	7.13

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

وللمزيد من توضيح يمكن ترجمة الجدول الى شكل البياني التالي :

الشكل رقم (2-7): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2016)

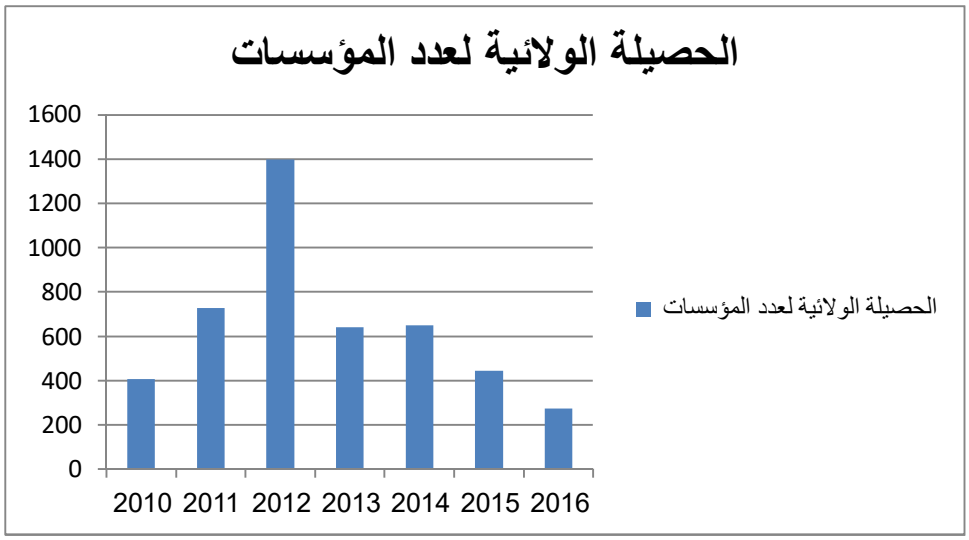

المصدر: منإعداد طالبة باعتماد على معطيات الجدول .

تعليق :

من خلال الجدول موضح اعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة كان 407 مؤسسة وهذا راجع لعدم وعي مواطنين بالخدمات التي تقدمها الوكالة على مستوى الولاية، أما سنة 2010نلاحظ ارتفاع محسوس حيث وصل عدد المؤسسات الى 729 مؤسسة، ثم بقي في تزايد مطرد سنة 2012حيث قدرت 1398 مؤسسة، وسبب هذه زيادة هي تعديلات التي قامت بيها الحكومة من اجل تسهيل عملية تمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بالغاء معدلات فائدة .

أما سنة 2013 فقد انخفض عدد المؤسسات 641 مؤسسة وذلك بسبب تجميد انشطة،باضافة الي تغير التوجه الوكالة إلى المشاريع التي تعطي قيمة مضافة وتنويع الاقتصاد.

اما سنة 2016 فقد انخفض عدد المؤسسات 275 مؤسسة ويرجع ذلك لفرض شروط منها متعلقة بتاهيل لطالبي مشاريع واقتصارها على خرجي تكوين مهني والجامعين بنسبة كبيرة باضافة الى بحث عن مشاريع التي توظف اكبر عدد ممكن من العمال.

المطلب الرابع : تطور حصيلة الاجمالية لتمويل الثلاثي و الثنائي لولاية المسيلة خلال الفترة (2010 -2016)

نوضحها من خلال :

الجدول رقم(2-6): يوضح تطور الحصيلة الاجمالية لتمويل الثلاثي والثنائي خلال الفترة (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التمويل الثنائي	6	10	38	18	8	2	1
النسبة	8.22	12.04	45.78	21.68	9.63	2.40	1.20
التمويل الثلاثي	395	709	1322	605	634	435	273
النسبة	9.03	16.21	30.23	13.83	14.49	9.94	6.24

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وللمزيد من توضيح يمكن ترجمة الجدول إلى شكل البياني التالي:

الشكل رقم(2-7) : تطور االحصيلة الاجمالية لتمويل الثلاثي والثنائي

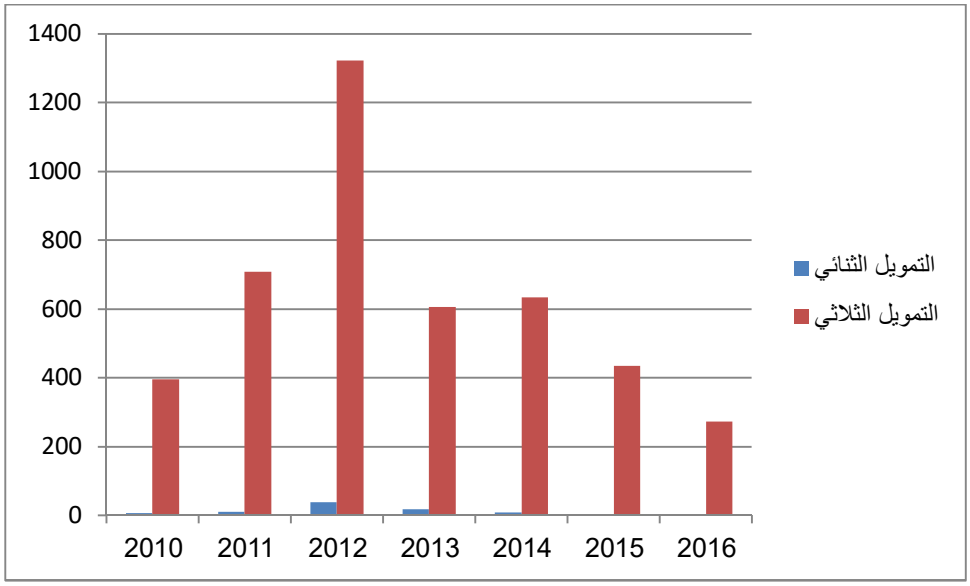

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على معطيات الجدول .

تعليق :

نلاحظ من الشكل أن عدد الملفات الممولة بالنسبة للثنائي والثلاثي كان العدد الأكثر في سنة 2012 حيث كان عدد الملفات التمويل الثنائي 38 ملف وعدد الملفات التمويل الثلاثي 1322 ملف عن طريق البنك، تليها سنة 2011 حيث كان عدد الملفات التمويل الثنائي 10ملف وعدد الملفات التمويل الثلاثي 709 ملف، ثم سنة 2014 عدد ملفات

التمويل الثنائي 8 ملف والثلاثي 634 ملف، تليها سنة 2013 عدد الملفات التمويل الثنائي 18 ملف وتمويل الثلاثي 605 ملف، وكانت سنة قبل اخيرة سنة 2010 عدد ملفات تمويل الثنائي 6 ملف والثلاثي 395 ملف، لتاتي في الاخير سنة 2016 بعدد ملفات تمويل الثنائي 1 ملف والثلاثي 273 ملف .

المطلب الخامس : حصيلة الاجمالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات خلال الفترة (2010-2016)

ونوضحها من مايلي :

الجدول رقم (2-7): يوضح حصيلة الاجمالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات خلال الفترة(2010- 2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإدارة	0	0	0	0	0	0	0
صناعة	35	34	76	98	70	74	33
بناء وأشغال عمومية والري	17	38	51	30	35	22	19
فلاحة	17	32	50	74	174	160	123
خدمات	303	594	1183	397	313	149	79
حرفة	35	31	58	42	58	40	26

المصدر : احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

وللمزيد من توضيح يمكن ترجمة الجدول الى شكل البياني التالي :

الشكل رقم (2-9): حصيلة الاجمالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات.

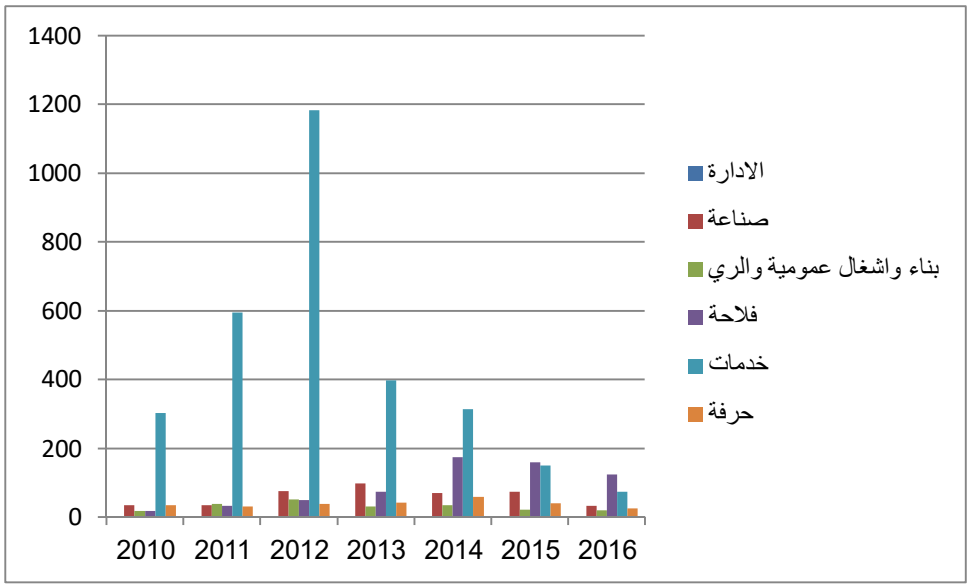

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول .

تعليق :

من خلال الشكل نلاحظ أن توزيع القطاعات كاتي حيث جاءت في المرتبة الأولى قطاع الخدمات في سنة2012 كان العدد 1183 مؤسسة، وفي المرتبة الثانية سنة 2014 الفلاحة بي 174 مؤسسة، وفي المرتبة الثالثة سنة 2013 الصناعة 98 مؤسسة، وفي المرتبة ماقبل الاخيرة تاتي حرفة 40 مؤسسة سنة 2015، لتكون بناء واشغال العمومية والري في المرتبة الأخيرة 19مؤسسة سنة 2016.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتعرف على مهامها وانواع الاستثمارات الممولة من طرفها، بالإضافة إلى استعراض حصيلة نشاطات الوكالة في مجال تمويل ودعم المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية في الوكالة بالمسيلة.

خاتمـــــــــة عامة

من خلال دراستنا قمنا بمحاولة التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم خصائصها ومميزاتها، حيث وجدنا أن هذه المؤسسات ذات مرونة وقدرة على التغيير السريع وذلك في ظل التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى فعاليتها وكفاءتها وكذلك قدرتها على الابتكار والتطوير.

وبعدها تطرقنا إلى مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعترضها، ومن أبرزها مشكل التمويل الذي يعيق تطورها، ومن أجل تقليل المشاكل قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الهياكل لدعمها.

أما في الجانب التطبيقي ارتكزت دراستنا على الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب – فرع المسيلة – استنتجنا أنها تعد من ابرز الهياكل على المستوى المحلي التي تعمل على ترقية مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تسعى لتشجيع إنشاء وتوسيع قاعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع المكتسبات العلمية والمهنية من خلال المرافقة والتكوين والتمويل والمتابعة.

أولا :اختبار فرضيات

1. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها ذات أهمية كبيرة تؤهلها للقيام بدور فعال لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وأبرزها سهولة التأسيس وبساطة التنظيم، ووجدنا أن هذه الفرضية صحيحة لأن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والتي من أهمها الفعالية والكفاءة، القدرة على الابتكار بالإضافة إلى القدرة على التكيف مع المتغيرات التي تمكنها من أداء دور تنموي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وهذا مادفع بالدول إلى الاهتمام بها ودعم وتطويرها.

2. يعتبر مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ابرز المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث نقص السيولة اللازمة لتمويل العمليات اليومية وكثرة الديون المتراكمة وضيق البدائل التمويلية، وهذا في ظل غياب المؤسسات المالية وبنوك متخصصة في تمويل هذا القطاع، والتي تجعل هناك نوع من الخيارات الحتمية للجوء للمدخرات الشخصية بالإضافة إلى صعوبات أخرى تمس هذا القطاع سواء على المستوى الاقتصاد الوطني أو العالمي، ومنها ماهو داخلي كالمشاكل التي تتعلق بالإدارة والتنظيم، ومنها ماهو خارجي مثل مشكل صعوبة الحصول على العقار الصناعي أوعدم توفره، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

3. قامت الحكومة الجزائرية على إنشاء مجموعة من الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تطويرها وترقيتها، وذلك من خلال تبنى عدة آليات وبرامج فعالة تزيد من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل، بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثانيا : نتائج البحث

- ❖ أثبتت المؤسسات الصغيرة المتوسطة فعاليتها في تحقيق الدور الاقتصادي والاجتماعي من خلال اهتمام العديد من الدول سواء كانت النامية أو المتقدمة بها، وهذا لقدرتها على التجديد والابتكار، وتوفير مناصب الشغل وخلق القيمة المضافة.

- ❖ من ابرز مقومات ظهور وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كون هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رأسمال كبير ولتكنولوجيا عالية الجودة.

- ❖ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها وتطورها وفي مقدمتها مشكل التمويل، وذلك لارتفاع درجة المخاطرة بتمويلها وعدم كفاية الضمانات المقدمة.

- ❖ سخرت الدولة الجزائرية العديد من الهياكل والآليات الداعمة تمويليا لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وليس هذا فقط بل هناك البعض منها تتعدى مساندتها لهذا القطاع إلى المراقبة ومتابعة نشاط المشاريع، ورغم كل هذا فان القطاع مازال يواجه صعوبات عديدة ونقائص من جانب التأطير والجانب التنظيمي والتشريعي.
- ❖ تعتبر الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب أداة مثلى لتخفيض نسبة البطالة في المجتمعات وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة.
- ❖ تنوع استثمارات الوكالة في العديد من أنشطة.
- ❖ مشاركة المرأة بنسبة معتبرة في الاستثمار وخاصة قطاع الخدمات والحرفة .
- ❖ النسبة الكبيرة في استثمارات الوكالة كانت في قطاع الخدمات والنقل بالرغم من وجود نشاطات أخرى مثل الفلاحة.
- ❖ نظر لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في الجزائر لتكفل بهذا تمويل سواء بشكل ثنائي أو ثلاثي .
- ❖ هدف من تنوع واختلاف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف هذه الهياكل تسعى إلي تشجيع وتطوير المؤسسات والعمل على استمراريتها وبقائها، وفتح المجالات أمام الصناعات خارج المحروقات .

ثالثا :الاقتراحات والتوصيات

- ❖ الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات، سواء على مستوى الجامعات أو

قطاعات الثقافية من أجل توعية الحس الإبداعي للشباب، وإرشادهم للبحث عن اختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة.

- ❖ تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تقدم فرص تمويل تتناسب مع المؤسسات، وتطوير أساليب وأدوات التمويل التقليدية وتشجيع الآليات الحديثة.

- ❖ تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة وتجنب البيروقراطية، والتعقيدات الإدارية حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الانطلاق في نشاطاتها بكل حماس وروح مقاولاتية عالية.

- ❖ محاولة التخفيف من حدة العراقيل التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة العراقيل الإدارية من خلال وضع قوانين صارمة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ❖ لابد على الدولة أن تقوم بتحرير القطاع الصناعي وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تخفيف الحواجز والإجراءات الضريبية والقانونية .

- ❖ تفعيل دور الدولة الهيئات المساندة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة من خلال منح امتيازات وإعانات لها بهدف نجاح عدد اكبر من المؤسسات.

- ❖ إلغاء معدلات الفائدة المعتمدة من قبل الهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك وفق مايتمشي مع مبادئ الشريعة الإسلامية للمجتمع الجزائري.

- ❖ توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو النشاطات التي تمتاز بفرص اكبر للنجاح وكثافة اليد العاملة فيها للحد من مشكلة البطالة، كقطاع الفلاحة والأشغال العمومية.
- ❖ ضرورة التوزيع العادل للمشاريع على مستوى التراب الوطني، وذلك للحد من الفوارق الاجتماعية .
- ❖ فتح المجال للبنوك الإسلامية للتعامل بالاشتراك مع الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم تمويل بدون فوائد، والذي تحتاجه هذه المؤسسات وخاصة في مراحل الأولى من إنشائها .
- ❖ يجب استغلال جميع الإمكانيات المتاحة في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا : الآفاق الدراسة

- ❖ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات، تقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي في الجزائر.
- ❖ اقتصاد المشاركة كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ أهمية الوساطة المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ❖ مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التوجه نحو الفكر المقاولاتي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
2. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، جار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.
3. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006-2007.
4. توفير عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية، دار صفاء للنشر، ط1، الأردن، 2002.
5. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون ذكر سنة النشر.
6. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي، دار الوراقة، عمان، الأردن، 2001.
7. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2008.
8. رشاد العصار وآخرون، الإدارة وتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
9. رشيد حميدان، مبادئ الاقتصادي وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 2000 .
10. سمير علام، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، مركز التعليم المفتوح، القاهرة، 1993.
11. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة من حيث مفاهيم والإجراءات والمتكافئ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2013.

12. ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلين آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1997.
13. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
14. عبد الرحمن يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996.
15. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002 ..
16. عدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
17. كاسر نصر المنصوري، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، 2000.
18. كليفورد . م،مومباك أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة : رائد الشمرة ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، 1998.
19. ليلى لولاشي، التمويل رأسمال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، مصر.
20. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
21. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة (مجموعة النيل العربية)، سنة 2003.
22. محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس 2004.
23. محمود الكيلاني، موسوعة التشريعات التجارية الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المجلد الثاني، جامعة كان الأهلية، 2007.
24. محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

25. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
26. ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، دار المحمدية العامة، ط2، الجزائر، 1998.
27. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
28. هايل عبد المولي طشوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
29. هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
30. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، 2001.

ثانيا : المذكرات والأطروحات الجامعية

1. برجي شهر زاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
2. خديجة لحمر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، حالة البنوك الجزائرية، واقع وآفاق، رسالة ماجستير في علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة.
3. عبد الكريم الطيف، واقع وأفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل السياسة الإصلاحات المالية ، رسالة ماجيستر غير منشورة ،جامعة الجزائر، 2001
4. عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية (مذكرة ماجستيرٍ)، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1994.
5. محمد الصالح زويتة، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، في علم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

6. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجيات المؤسسة للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، الكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008-2011.
7. الياس غقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009.

ثالثا: المجلات

1. عبد الفتاح بوقنة، مشروع إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، العدد 02 مارس 2003.
2. محفوظ جبار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف، خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، الجزائر، 2008.

رابعا: الملتقيات

1. عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية دورة تدريبية حول، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003.
2. الطيب لحيح، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي، (الجزائر، تونس، المغرب)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، 17 و18 أفريل 2006.
3. غياط شريف، بوقموم محمد، التجربة الجزائرية في تصوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الملتقى الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل 2006.

خامسا: االنصوص التشريعية والتنظيمية

1. القانون رقم 01-818 المؤرخ في رمضان 1422 المرافق لـ 2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77، الجزائر، 15 نوفمبر 2001.
2. المرسوم الرئاسي رقم01-03 الموافق ل 20 أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.
3. القانون التوجيهي رقم 08/01 المؤرخ في 2001/12/22 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. المرسوم التنفيذي رقم04 -14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.
5. المرسوم الرئاسي 04 -13 والمتعلق بجهاز القرض المصغر.
6. المرسوم الرئاسي رقم10-156 المؤرخ في 2010-06-20المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي03- 154 المؤرخ في ديسمبر 2003.
7. التنفيذي رقم 03/290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003.
8. المرسوم التنفيذي رقم04 -14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.
9. المرسوم تنفيذي 94-188 المؤرخ في جويلية.
10. المرسوم الرئاسي رقم 96/234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب.
11. المرسوم التنفيذي رقم 96/297 المؤرخ في 08 سبتمبر1996.
12. التنفيذي رقم 03/290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003.
13. التنفيذي رقم 11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011 والمتعلق بتحديد مستوى الإعانات المالية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع.

سادسا : الكتب باللغة الأجنبية

1. nstitut du développement, Marsielle, le financement de la petites entreprise en Afrique, l'Hamattan Edition, Paris, 1995.
2. Abd el Kader Chachi, Abulhassan, Finacing Small and Medium Business, the Beitishexperiment, in trêve dans la recueille de communication, session international, le financement des petites et moyennes Project et la

promotion de leur rôle dans l'économie maghrébines, faculté l'économie et de gestion, Sétif 21/28 mai 2003.
3. Ammar Salemmi, petite et moyen industrie et le développement, OPE, Alger, 1998.

سابعا: المواقع ألكترونية

1. http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes; vue le : 05/03/2017.
2. www.anjem.dz consltele(20-03-2017).
3. www.cnac.dz consltele(20-03-2017).
4. WWW.andi.dz consltele (28-03-2017).

الملاحـــــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

هنا تلصق الصورة

إستمارة التسجيل

المسير

أنا الممضي(ة) أسفله:

الإسم: اللقب:

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐ اللقب الأصلي:

ابن (ة): و

تاريخ الميلاد: رقم شهادة الميلاد:

بلدية الميلاد: ولاية الميلاد:

العنوان الشخصي الحالي: بلدية : ولاية:

العنوان التجاري إن وجد: بلدية : ولاية:

البريد الالكتروني: الهاتف:

الشهادة أومستوى التأهيل:

مستوى التعليم: إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

أطلب الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق مشروع:

في إطار التمويل : الثنائي: ☐ الثلاثي: ☐

الإعانات المالية المطلوبة:

القرض بدون فائدة العادي: ☐

القرض بدون فائدة للكراء: ☐ القرض بدون فائدة لعربات ورشة ☐ القرض بدون فائدة للمكاتب الجماعية ☐

أصرح بشرفي أنني:

- لا أمارس أي نشاط ذي أجرة أو من دون أجرة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غير مسجل على مستوى مراكز التكوين أو المعاهد أو الجامعة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة.
- لم أستفيد من اعانة الدولة في نطاق انجاز مشروع/ انشاء مؤسسة مصغرة / خلق نشاط.
- مسجل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

- كل تصريح كاذب يؤدي تلقائيا إلى إلغاء التسجيل المعني مع إمكانية الملاحقة القضائية بناءً على المادة 223 من قانون العقوبات.

يملأ من طرف مسير المؤسسة

جدول ملخص التجهيزات والخدمات المطلوبة
(التفصيل في الملحق)

التعيين	المبلغ الاجمالي (TTC)
التجهيزات	
معدات النقل (إن وجد) (مع إحتساب الرسم على السيارة)	
التأمين متعدد المخاطر للمعدات	
التأمين عن جميع المخاطر لمعدات النقل	
فاتورة التهيئة (عند الضرورة)	
رأس المال العامل (TTC)	

خاص بالوكالة

فرع/ ملحقة:

بطاقة التعريف الوطنية رقم:
الصادرة في :.....سلمت من طرف.....

رقم Sieje V3:.....

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الايداع:

ملاحظة هامة: - عند ايداع هذه الاستمارة يكون الشاب مرفوق ببطاقة التعريف الوطنية.

هنا تلصق الصورة

الملحق

استمارة التسجيل

شـــريـــك

أنا الممضي(ة) أسفله:

الإسم: اللقب:

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐ القب الأصلي:

ابن (ة): و

تاريخ الميلاد: رقم شهادة الميلاد:

بلدية الميلاد: ولاية الميلاد:

العنوان الشخصي الحالي: بـــلـــديـــة :

ولاية: البريد الالكتروني: الهاتف:

الشهادة أومستوى التأهيل:

مستوى التعليم: إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

أصرح بشرفي أنني:

- لا أمارس أي نشاط ذي أجرة أو من دون أجرة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غير مسجل على مستوى مراكز التكوين أو المعاهد أو الجامعة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة.
- لم أستفيد من اعانة الدولة في نطاق انجاز مشروع/ انشاء مؤسسة مصغرة / خلق نشاط.
- مسجل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

إسم و لقب المعني.....

الإمضاء

- كل تصريح كاذب يؤدي تلقائيا إلى إلغاء التسجيل المعني مع إمكانية الملاحقة القضائية بناءً على المادة 223 من قانون العقوبات.

خاص بالوكالة

فرع/ ملحقة:	بطاقة التعريف الوطنية رقم: الصادرة في :.....سلمت من طرف.....
رقم Sieje V3:.....	إسم و إمضاء المرافق: تاريخ الايداع:

ملاحظة هامة: - عند ايداع هذه الاستمارة يكون الشاب مرفوق ببطاقة التعريف الوطنية.

ملحق

خاص بالوكالة

رقم SiejeV3:

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الايداع:

قائمة المعدات و الخدمات المطلوبة: **يملأ من طرف مسير المؤسسة**

المورد: .....

الرقم	العتاد	الكمية	سعر الوحدة (TTC)	السعر الإجمالي (TTC)

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

ملحق

خاص بالوكالة

رقم Sieje V3:

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الايداع:

يملأ من طرف مسير المؤسسة

كشف التهيئة

الرقم	التعيين	المبلغ مع إحتساب الرسم على القيمة المضافة

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء